همزة الاستفهام
وما يليها بلاغيًا ونفسيًا

✍ إعــداد

أ . محمد فواز عرسان غنام

جامعة البلقاء التطبيقية – كلية الزرقاء الجامعية/ الأردن

الملخص:

تحاول هذه الدراسة استجلاء ما يلي همزة الاستفهام، وأثر ذلك بلاغيا ونفسيا، وبيان أن مرونة اللغة العربية، وترتيب ألفاظ الجملة تبعا للمعنى المراد نقله من المتفنن إلى المتلقي – لا تعني موضوعية الاختيار، وإنما تكون كل لفظة مرتبطة بأختها، تأخذ منها، وتضيف لها معنى إضافيا حتى تبلغ العبارة مغزاها المراد. وقد اعتمدت على التطبيق لتوضيح كل الفروقات في المعنى والمبنى، وفساد موضع اللفظ إذا جاء في غير موضع مما يؤدي إلى فساد المعنى.

Abstract

The present study aims at explaining what comes after the interrogative hamza and its rhetorical and psychological effect. It also aims at showing the effect of the flexible Arabic language, and that the arrangement of sentence words according to the meaning which should be imparted from the writer to the receiver does not mean that it should be done by free choice, but every word should be connected with another from which it takes or adds an extra meaning till the phrase reaches its intended meaning. The practical application has been used to show all the differences in meaning and the inappropriateness of the word if it is out of place, which in turn leads to the inappropriateness of meaning.

المقدمة:

تعد اللغة من الأدوات الهامة التي تسهم في نقل المعاني والأفكار، وما يتبع ذلك من إيحاءات نفسية، فاللغة وسيلة من وسائل الاتصال بين الناس، تكشف أفكارهم، وما تخفيه نفوسهم من مشاعر وأحاسيس. وقد تكشف العبارة نفسية قائلها، وقد تقال على نمط معين لتكشف ردة فعل المتلقي، وتتحسس جوانب نفسيته، فنظم العبارة يحمل بين طياته معنى نفسيا، وتبرز عادة قيمة اللفظة تبعا لمدى تآلفها مع الألفاظ الأخرى، فكل لفظة تأخذ معنى غيرها، وتعطي في آن واحد الحل الأدبي كما يراه سيد قطب: "هو التعبير عن تجربة شعورية في صورة موحية، والتجربة الشعورية هي العنصر الذي يدفع إلى التعبير"(١).

ولا شك أن المبدع إذا أحسن الاختيار، ووضع الألفاظ مواضعها فإنه بذلك يرفع منزلة قيمة النص الأدبي، ويعطيه الأبعاد النفسية التي تنقل التجربة الشعورية، وتؤثر في الآخرين. وترتيب معاني الألفاظ في النفس، وتنسيق دلالتها، وتلاقي معانيها بما يقوم عليه من معاني النحو المتغيرة، والموضوعة في أماكنها على الوجه الذي يقتضيه العقل، ثم النطق بالألفاظ على حسب ترتيب معانيها في النفس، فإذا وجب في المعنى أن يكون أولا في النفس، وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق(٢).

ويعد التقديم والتأخير مظهرين من مظاهر مرونة اللغة العربية، وهما عنصران هامان في إثراء المعنى ونقل الفكرة إذا ما استطاع المتكلم أن يحسّن استعمالهما، فيقدّم لفظاً ويؤخر آخر، بما يتلاءم مع المعنى المراد نقله إلى المتلقي، وبما يتطلبه المقام والحالة النفسية.

ولا يقصد بمرونة اللغة فوضوية الاختيار، والتصرف برتبة الألفاظ دون مراعاة القواعد النحوية، بل هي مرونة في شكلها الخارجي تحتاج إلى دقة بمعرفة الفروق الناتجة عند تقديم لفظ، وتأخير آخر، وما يتبع ذلك من معانٍ إضافية.

ولم تكن دراسة القدماء لهذا الموضوع دراسة تفصيلية متعمّقة، بل كانت – في الغالب – إشارات بسيطة، ومن أوائل الذين أشاروا إلى ذلك سيبويه (١٨٠هجري) بقوله: "فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوله منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعاً يهمانهم و يعنيانهم"(٣).

ونظر ابن جنيّ (٣٩٥هجري) لتغيير رتبة الألفاظ نظرة نحوية، فلم يربط النحو بالبلاغة، وإنما اكتفى بذكر اقتناع التقديم في موضوع ما، وجوازه في موضع آخر، يقول: "ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ، نحو قائمٌ أخوك، وفي الدار صاحبك"(٤).

ويقول العسكري (٣٩٥هجري): "وينبغي أن ترتّب الألفاظ ترتيباً صحيحاً، فتقدّم منها ما يحسن تقديمه، وتؤخر منها ما يحسن تأخيره، ولا تقدّم منها ما يكون التأخير به أحسن، ولا تؤخر منها ما يكون التقديم به أليق"(٥).

وينتقد ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هجري) من يلجأ إلى تغيير رتبة الألفاظ من تقديم وتأخير لإظهار التعقيد والتصرف بالألفاظ دون أن يخدم المعنى، أو يضيف شيئا جديدا بقوله: "ليدل على أنه يعلم تصريف الكلام، ويقدر على تعقيده، وهذا

هو العيّ بعينه"[٦]. ولم يخرج ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هجري) مخرجاً جديداً، ويرى أنه لا يجوز تغيير رتبة الألفاظ إن كان ذلك يفسد المعنى[٧] .

وحينما جاء عبد القاهر الجرجاني درس التقديم والتأخير دراسة متأنية، فظهر بين يديه موضوع دقيق شائق، جمع فيه بين الجانب النظري القاعدي والجانب التطبيقي، كعنصر من عناصر النظم،" والنظم أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها"[٨].

ولا ينبغي تضييق دائرة النحو لتنحصر في معرفة الصواب والخطأ في الجملة، بل يتجاوز ذلك إلى النحو البلاغي الذي يكشف عن المعاني في ضوء العلاقات بين عناصر الجملة كاملة. وتقتصر هذه الدراسة على جزئية محدودة، وهي همزة الاستفهام وما يليها بلاغيا ونفسيا.

الاستفهام الحقيقي:

الهمزة حرف للاستفهام وحقيقته طلب الفهم، ويطلب بها أحد أمرين:

١- **التصور**: وهو إدراك الفرد، أي تعيينه، ويذكر بالغالب معادل بعد "أم"، ويكون الجواب عنها بتعيين المسؤول عنه نحو: أكتابا قرأت أم مجلة؟ وحكم الهمزة في التصور هو أن يليها المسؤول عنه بها مباشرة.

٢- **التصديق**: ويكون الجواب عنها بنعم أو لا، ويطلب بها ثبوت شيء لشيء أو انتفاؤه عنه، ومنه قول حسان بن ثابت:

أهاجــك بالبيــداء رســم المنــازل نعم قد عفاها كل أسحم هاطلِ(٩)

فحرف الجواب (نعم) حرف تصديق يجاب به الاستفهام الذي لا جحد فيه.

ولا يؤتى لها بمعادل الهمزة نحو: أقرأت الكتاب؟ ويكون المتكلم خالي الذهن مما استفهم عنه وإذا جاءت أم بعدها قدرت منقطعة بمعنى (بل) مثل قول الشاعر:

ولــست أبــالي بعــد فقــدي مالكــاً أمــوتي نــاءٍ أم هــو الآن واقــعُ؟

إن ما يلي همزة الاستفهام هو المشكوك فيه، والمسئول عنه، فإذا قلت: "أقرأت الكتاب؟" فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان الغرض أن تعلم وجوده، وتكون الهمزة حينئذٍ للتصديق.

وإذا ولي الهمزة الاسم، كان الشك في الاسم، والفعل واقع لا شك فيه، فلو

قلت: "أأنت قرأت الكتاب؟"، فالشك واقع في الاسم المتقدم، ويكون الفعل قد وقع، وتكون الهمزة للتصّور؛ أي يطلب بها التعيين.

ومن تقديم الفعل بعد الهمزة قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾(١٠) والآية على لسان سليمان –عليه السلام – حينما أخبره الهدهد بما رآه من حال بلقيس وقومها، وقد دخلت الهمزة على الفعل مع وجود أم كمعادل للهمزة، فسأل عن الفعل، وغرضه تعيين الفعل الصدق أم الكذب.

وقال الزمخشري: "أراد أصدقت أم كذبت" إلا أن "كنت من الكاذبين" أبلغ؛ لأنه إذا كان معروفاً بالانخراط في سلك الكاذبين، كان كاذباً لا محالة، وإذا كان كاذباً اتهم بالكذب فيما أخبر به فلم يوثق به"(١١) ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرْ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾[التين: ٥](١٢).

ومن تقديم الاسم على الفعل في الاستفهام الحقيقي بعد الهمزة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾(١٣)، فالمسئول عنه، والمشكوك فيه هو ما ولي الهمزة ، وهو "الشر" والإرادة حاصلة لا شك فيها، والآية السابقة على لسان الجن بعد قوله تعالى: "وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصدا"، أي من يحاول أن يسترق السمع اليوم يجد له شهاباً مرصداً له يصيبه ويمحقه، ولا ندري هذا الأمر الذي حدث في السماء، أشر أريد بأهل الأرض أم أراد الله بهم رشدا وخيرا؟، ومن أدبهم فقد أسندوا الشرَ إلى غير فاعل، والخير أضافوه إلى الله عزَ وجل.

ويفهم من الآية ان تنكير لفظة (شرّ) بعد همزة الاستفهام، يسأل بها عن الجنس، أي أن هذه الشهب التي ترصد من يحاول استراق السمع، أهي من جنس

الشر أم من جنس الخير؟ بقولهم: "أم من أراد بهم ربهم رشدا".

وقد قدّموا الشر على الخير، لأنهم رأوا في هذه الشهب التي ترصدهم ، وتمنعهم من الاسترق جانباً من الشر يفوق جانب الخير(١٤).

الاستفهام التقريري:

يخرج الاستفهام إلى معانٍ بلاغية عديدة، منها الإنكار والنفي، والتعجب، والتوبيخ، والتقرير، ويكون المتكلم في الاستفهام التقريري عالماً بالمسؤول عنه، ولكنه يريد من المخاطب أن يقرّ ويعترف بذلك، لأغراض كثيرة، منها التشهير أو رفع شأنه.

ويرى علماء البلاغة أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة [١٥]، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[١٦] فلا شبهة أنهم لم يقولوا ذلك له – عليه السلام – وهم يريدون أن يقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان وكيف؟ وقد أشاروا إلى الفعل، فلم يكن سؤالهم عن الفعل؛ لأن الفعل وقع، وإنما كان سؤالهم عن الفاعل سؤالاً تقريرياً فهم يريدون منه أن يقرّ لهم أن الفعل كان منه، لا من غيره، فالمقرر به هو ما يلي الهمزة، وهو ضمير المخاطب.

ومن التقرير بالفعل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[١٧] فالغرض من الاستفهام التقرير بالفعل، وهو الإيمان بمحمد – صلى الله عليه وسلم– والنصرة له.

ويقول الرازي: "إن فسرنا قوله تعالى: "وإذ أخذ الله ميثاق النبيين بأنه تعالى أخذ المواثيق على الأنبياء، كان قوله تعالى: "أأقررتم" معناه: قال الله تعالى للنبيين أأقررتم بالإيمان به والنصرة له. وإن فسرنا أخذ الميثاق بأن الأنبياء –عليهم

الصلاة والسلام- أخذوا المواثيق على الأمم، كان معنى قوله : "أأقررتم" أي قال كل نبي لأمته أأقررتم"[١٨] وفي التقرير بالفعل حجة عليهم، وتعظيم للمقرر به حتى يتمسكوا بما أقرّوه من الميثاق الذي واثقهم به، وتأكيداً لذلك جاءت شهادة الله في قوله: "فَاشْهَدُواْ وَأَنَاْ مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ".

ومن التقرير بالفعل قوله تعالى: ﴿أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[١٩] فالتقرير بالفعل الذي ولي الهمزة،" ولا يمتنع أن الله تعالى علم ضيق صدر كثير منهم عند إعطاء الصدقة في المستقبل لو دام الوجوب، فقال هذا القول"[٢٠].

ومن التقرير بالفعل والفعل مضارع قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[٢١] فالمقرر به هو الفعل والجملة منفية، والتقرير بالإثبات بقوله "بلى"، أي بلى آمنت، ومع أن الله –سبحانه وتعالى – يعلم علم اليقين ثبات إيمانه، إلا أنه قررّه بالفعل لأنه يريد من سؤاله "أن يجيب بما أجاب به ليعلم السامعون أنه – عليه السلام- كان مؤمنا بذلك عارفا به".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾[٢٢]. فقد تقدم الفعل بعد همزة الاستفهام، والمراد منه التقرير بالفعل، والمعنى" أتصبرون على البلاء وقد علمتم ما وعد الله الصابرين"، وفي ذلك أثر

نفسي بالغ في الحض على الصبر، وما له من عاقبة أليمة، فتهدأ نفس المبتلى، ويرضى بقضاء الله وقدره.

ومنه قول النابغة الذبياني:

ألـــم تـــر أن الله أعطـــاك ســـورة تـــرى كـــل ملـــك دونهـــا يتذبـــذب

فالاستفهام أفاد التقرير، أي يريد أن يقول للملك أنك أعطيت البطش والقوة والمنعة ما لم يعط غيرك فأنت في مرتبة عالية، وأن الملوك الآخرين يجهدون أنفسهم في الوصول إليها، ولكنهم عجزوا لأن الله اختصك بهذه المنزلة عن باقي الملوك.

ومنه قول جرير:

ألـــستم خيـــر مـــن ركـــب المطايـــا وأنـــــدى العـــــالمين بطـــــون راحِ

فقد أفادت الهمزة التقرير بأنكم خير من ركب المطايا وأنكم أكرم الناس.

ومن ذلك قول ابن الرومي:

ألـــستَ المـــرء يجبـــي كـــل حمـــد إذا مـــا لـــم يكـــن للحمـــد جـــابِ

فالشاعر يريد أن يحمل الممدوح على الإقرار بما ادعاه من اجتماع المحامد له.

الاستفهام الإنكاري التكذيبي:

يشترط أن تكون الهمزة في بداية الكلام، وما يلي همزة الاستفهام الإنكاري هو المنكر، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٢٣]، فالإنكار واقع على الفعل الذي ولي الهمزة، وهو العي والتعب، والمعنى أن الله لم يعجز – كما علموا– عن الخلق الأول، فكيف يعجز– جلت قدرته– عن الخلق الثاني؟

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾[٢٤] فهو استفهام على سبيل الإنكار التكذيبي، أي أنهم لم يشهدوا خلقهم ومثله: ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[٢٥] فقد وقع الإنكار على الفعل (تواصوا)، أي "أتواصى الأولون والآخرون بهذا القول "قولهم ساحر أو مجنون "حتى قالوا جميعا متفقين عليه، بل هم قوم طاغون، أي لم يتواصوا به لأنهم لم يتلاقوا في زمان واحد، بل جمعتهم العلة الواحدة وهي الطغيان"[٢٦].

وفي قوله تعالى: ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾[٢٧] إنكار تكذيبي للفعل الواقع بعد الهمزة (يطمع) فهذا طمع فاسد لا يمكن حدوثه؛ لأن الذين كفروا مردود عليهم طمعهم بدخول الجنة، وقد جاءت الآية التي تليها مصدرة بقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾[٢٨]، وكلا حرف ردع وزجر.

وثمة أسلوب أكثر بلاغة في الاستفهام الإنكاري التكذيبي من الأسلوب السابق، ومنه قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ

حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(٢٩). فقد دخلت الهمزة على المفعول للإنكار، والمراد في الحقيقة إنكار التحريم من أصله، فقد أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد الأشياء، ثم أريد معرفة عين المحرّم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله، ونفي أن يكون قد حرّم شيئاً مما ذكروا أنه محرّم، وذلك أن الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان ثم يقال لهم: "أخبرونا عن ذلك التحريم الذي زعمتم فيم هو؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث؟ ليبين بطلان قولهم، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى(٣٠).

وهذا الأسلوب أكثر بلاغة من الأسلوب السابق؛ وذلك أنك تفترض أن الشيء قد وقع، ثم تأخذ في استقصاء المظاهر الضرورية لوقوعه، فتنفيها واحداً واحداً، وبهذا تكون قد وصلت إلى نفي الفعل جملة، ولا يخفى ما بهذا الأسلوب من تلميح بعيد عن التصريح، وفي ذلك إيماء يتطلب تحريك العقل، فتكون القناعة أكثر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾(٣١)، والإذن راجع إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾(٣٢)، فالمراد إنكار الفعل من أصله وهو (أذن)، مع أن الاسم (الله) قد تقدم بعد الهمزة، والمعنى إنكار أن يكون قد كان من الله إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، ويبدو جليا جمال هذا الأسلوب البلاغي.

وتدخل همزة الإنكار على الفعل الماضي بوجود أم المعادلة للهمزة، ويكون المعنى نفي الفعلين معاً، ولا جواز للتعيين، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾(٣٣)، وسبقها قوله تعالى: "أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين

مالاً وولدا". والمعنى أن الذي ادّعى أنه يكون حاصلا له لا يتوصل إليه إلا بأحد هذين الأمرين: إما علم الغيب، وإما عهد من عالم الغيب، فلم يكن أي واحد منهما، فلم يحصل اطلاع على الغيب ولا عهد من الله سبحانه وتعالى.

ومن إنكار الاسم قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾(٣٤)، فالصدود عن الإيمان واقع لا شك فيه، وإنما الإنكار على أن يكونوا هم الذين صدوهم وحينما دخلت الهمزة على الضمير (نحن) أفادت إنكار أن يكون اللذين استكبروا هم الذين صدّوا الضعفاء عن الإيمان.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾(٣٥)، فالفعل وهو إنزال الماء قد وقع ولكن توجه الإنكار إلى الضمير (أنتم)، أي إنكار أن يكون الناس هم اللذين أنزلوه من السحب، وفي هذا تذكير بفضل الله عليهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾(٣٦)، فالخلق والإيجاد واقع لا شك فيه وإنما الإنكار موجه إلى أن يكون منهم.

يلحظ في الأمثلة السابقة أن إنكار الاسم بعد الهمزة وقع على الفاعل، وقد يقع على المفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾(٣٧). فقد وقع الإنكار على المفعول المتقدم، أي إنكار أن يكون غير الله بمثابة أن يبتغى ربا، أما ابتغاء الرب فهو حاصل لا شك فيه.

وثمة نوع آخر يتقدم فيه الاسم، ويكون الفعل غير موجود حقيقة، ولا يدعيه

أحد فينظر إليه على سبيل التمثيل والتشبيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ۝ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾[٣٨]. ومعنى الآية أنهم بلغوا في النفرة عنك وعن دينك إلى حيث إذا أسمعتهم القرآن كانوا كالأصم، وإذا أريتهم المعجزات كانوا كالأعمى. فتقديم الاسم الضمير (أنت) يوحي في ظاهره أن الفعل واقع، وأن الإنكار وقع على الاسم المتقدم، "فليس إسماع الصم مما يدعيه أحد فيكون ذلك للإنكار، وإنما المعنى التمثيل والتشبيه"، أي تشبيه محاولته- صلى الله عليه وسلم- هدايتهم وهم يصدون ويعرضون بمن يحاول إسماع الصم، أو هداية العمي وكلاهما محال مع أنه جاء على صورة إنكار الفاعل، وغرض ذلك تسلية الرسول والتخفيف عنه، أي أنهم بلغوا من العناد والعداوة مبلغاً عظيماً، والخطاب بذلك النظم الرقيق حتى تهدأ نفسه – عليه السلام- ولا يدخلها الكمد.

ولا يختلف إنكار الفعل الماضي بعد همزة الاستفهام – كما بدا سابقاً- عن الفعل المضارع حينما يلي همزة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[٣٩]. فتوجه الإنكار إلى الفعل وهو الأمر بالكفر، وهذا لا يكون منه – صلى الله عليه وسلم- والمعنى أن رسول الله كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا: أنتخذك ربا قيل لهم: "ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء"[٤٠].

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا

مُسْرِفِينَ﴾[٤١] والمعنى أنّا لا نترككم مع سوء اختياركم، بل نذكركم ونعظكم إلى أن ترجعوا إلى الحق، فلما كان الغرض من الاستفهام إنكار الفعل وهو الإضراب بمعنى الترك، قدّم الفعل بعد الهمزة، فوقع الإنكار عليه، أي لا يكون منا ذلك.

وفي قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[التين: ٥][٤٢] فالإنكار واقع على الفعل، أي لا يكون منا إلزام لكم، والآية على لسان سيدنا نوح – عليه السلام– في محاولته إقناع قومه بالإيمان، والمراد أنه لا يقدر على إلزامهم، وسبب ذلك أن الحجة عميت عليهم. وهذا النظم يحرك في نفوس قوم نوح معاني كثيرة، تحضهم على أن يتنبهوا، فلا يمكن إلزامهم أن يصدقوا ويؤمنوا به لأنهم يعاندون مع أن الحجة ظاهرة، فهي محاولة لفتح عقولهم، ومس نفوسهم حتى يخرجوا عن كبريائهم بجاجتهم.

وقد يأتي الفعل بعد الهمزة، ولا يتوجه الإنكار إليه ومن ذلك قول امرؤ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فالمراد إنكار أن يكون هو فاعل القتل، لا إنكار القتل نفسه أي ليس يجيء منه أنه يقتل مثلي.

ومنه قول عمارة بن عقيل:

أأترك إن قلت دراهم خالد زيارته إني إذن

فالشاعر ينكر أن يترك صحبته وزيارته.

ومنه قول البحتري:

أأكفـرك النعمـاء عنـدي وقـد نمـت علـيّ نمـو الفجـر والفجـر سـاطع

فالشاعر ينكر أن يكفر نعماء الممدوح فلا يليق به أن يكفر نعماءه وقد غمره بها غمرا وبدله بالذل عزا.

الاستفهام الإنكاري التوبيخي:

يتضح من الأمثلة أن إذا ولي همزة الإنكار التوبيخي ففيه إنكار له، وتوبيخ عليه، أي بمعنى ما ينبغي أن يكون، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾(٤٣).

فالله سبحانه وتعالى أنكر على المؤمنين الرضى بمتاع الدنيا الزائل، ووبخهم على ذلك حينما استعظموا غزو الروم في غزوة تبوك، وركنت نفوسهم إلى حياة الرغد في المدينة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾(٤٤). فقد أنكر سليمان عليهم أن يمدوه بالمال، ووبخهم على ذلك والآية على لسان سليمان –عليه السلام– حينما بعثت له بلقيس بالهدايا، "والمعنى أن ما عندي خير مما عندكم، وهو الدين الذي فيه الغنى الأوسع، فكيف يرضى مثلي بأن يمدّ بمال ويصانع به" ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾(٤٥) فقد أنكر إبراهيم –عليه السلام– عبادة ما ينحتون، ووبخهم على ذلك

الفعل، فلا ينبغي أن يعبدوا ما يصنعون بأيديهم، فالفعل قد وقع وتوجه الإنكار إلى بعد وقوعه.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾(٤٦) فقد أفادت الهمزة الإنكار والتوبيخ والتقريع على الفعل بمعنى لا ينبغي أن يكون.

ومنه قول الشاعر:

أتلهو و أيامنا وتلعب والموت لا يلعب

فالشاعر ينكر اللهو ويوبخ فاعله فلا ينبغي أن يحدث إذا تجاوز الحد.

ومنه قول حسان بن ثابت:

أتهجوه و لست له بكفءٍ فشركما لخيركما الفداءُ (٤٧)

فقد توجه الإنكار إلى الفعل فهو استفهام يفيد الإنكار والتوبيخ أي ما كان ينبغي أن تهجوه ولست من أكفائه ونظرائه وفي ذلك تسلية للرسول –صلى الله عليه وسلم– حينما بدأ شعراء قريش بهجائه والنيل من مكانته.

ومن الأمثلة على تقديم الاسم قوله تعالى: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾(٤٨) فقد وبّخ هؤلاء المنافقين بسب وقوع الفعل على الله وآياته ورسله، فما كان ينبغي أن يقع الفعل عليه، فكأنه يقول: "هب أنك قد تقدم على الاستهزاء، ولكن كيف أقدمت على إيقاع الاستهزاء بالله".

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[٤٩]، فتوجه الإنكار إلى الاسم (غير الله)، فقد أنكر محمد – صلى الله عليه وسلم – أمرهم له بعبادة غير الله؛ لأن غير الله لا يستحق أن يؤمر بعبادته؛ لأنه مخلوق، والله وحده هو الخالق لكل شيء، وهو من يستحق العبادة، فالعبادة واقعة، ولكن توجه الإنكار إلى الاسم المتقدم، فغير الله لا ينبغي أن يؤمر بعبادته.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٥٠]، فجاء الإنكار للاسم المتقدم(حكم الجاهلية)، فقد أنكر الله على من خرج عن حكم الله، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء، والاصطلاحات التي وضعها الرجال، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، فلا ينبغي أن يبتغوا حكم الجاهلية، لأنه حكم باطل، والله أعلم بالحكم العادل الذي يناسب البشرية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾[٥١] فقد ولي الهمزة المفعول به والفعل مضارع، وتأخير الفعل المضارع (نتبعه) يعني أنهم لا ينكرون الاتباع وإنما بنوا كفرهم وإنكارهم على أن من كان مثلهم بشرا، لم يكن بمثابة أن يتبع و يطاع، وينتهى إلى ما يأمر ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى.

ويقدم البليغ في الكلام ما يكون تعلق غرضه أكثر، وهم كانوا يريدون تبيين كونهم محقين في ترك الاتباع و نظم الآية كشف نفسية هؤلاء الكفرة وبين ما عليه نفوسهم من الكبر والغرور، فالبشر يستنكر أن يتفوق عليه البشر، لأنه بطبعه يحسد الناس على نجاحهم، بينما ينحدر هو في مهاوي الفشل.

خاتمة

وقد خلص البحث إلى ما يلي:

١- يقع الإنكار على اللفظ المتقدم بعد همزة الاستفهام سواء أكان فعلا أو اسما، وقد تخرج بعض الأمثلة لبعدٍ بلاغيٍ نفسي عن تلك القاعدة.

٢- مرونة تغيير رتبة الكلمات بعد همزة الاستفهام ترتبط ارتباطا وثيقا في المعنى المراد نقله إلى المتلقي، وهذا يدل على بلاغة المتكلم، ومقصده من التقديم والتأخير.

٣- هناك فرق دقيق بين تقديم الاسم وتقديم الفعل بعد همزة الاستفهام، ولا يصلح تقديم أحدهما مكان الآخر، لأن المعنى يختلف حينئذ.

٤- الاستفهام الحقيقي بالهمزة يأتي قليلا في القرآن والشعر؛ لأنه غالبا ما يخرج الاستفهام إلى معاني جديدة كالإنكار والتقرير، وغيرها من المعاني البلاغية.

٥- يرتبط التقديم والتأخير بعد همزة الاستفهام بالبعد النفسي.

٦- إن ما يلي الهمزة في الاستفهام التقريري هو المقرر به.

٧- الاستفهام الحقيقي بالهمزة في القرآن الكريم قليل جدا إذا ما قورن بالاستفهام الإنكاري والتقريري.

الهوامش:

١. النقد الأدبي، سيد قطب، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧، ص١٠٩.

٢. ترتيب الذوق البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، عبد العزيز عبد المعطى عرفة، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٨٣، ص١٨٢.

٣. الكتاب، عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة،١٩٦٦، ١ :٣٤.

٤. الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط٤، ١٩٩٠، ٢: ٣٨٤.

٥. كتاب الصناعتين، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق مفيد قمحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٤، ص١٦٩.

٦. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر، ط٣، ١٩٦٣، ١ : ٢٦٠.

٧. سر الفصاحة، عبد الله بن محمد سنان الخفاجي، شرح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبح ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص١٠١.

٨. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩، ص٨١.

٩. ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص٣٦٩.

١٠. النمل: ٢٧.

١١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت ، ٣ :١٤١.

١٢. النمل : ٤١.

١٣. الجن : ١٠.

١٤. تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير، تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي، واد المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧، ٤ : ٤٥٨.

١٥. الإيضاح، محمد بن عبد الرحمن القزويني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، ٣ : ٧١.

١٦. الأنبياء : ٦٢.

١٧. آل عمران : ٨١.

١٨. التفسير الكبير، محمد بن عمر الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠، ٨ :١٣٢.

١٩. المجادلة : ١٣.

٢٠. التفسير الكبير: ٢٩ : ٧٤.

٢١. البقرة : ٢٦٠.

٢٢. الفرقان:٢٠.

٢٣. ق : ١٥.

٢٤. الزخرف : ١٩.

٢٥. الذاريات : ٥٣.

٢٦. الكشاف : ٤: ٣٢.

٢٧. المعارج :٣٨.

٢٨. المعارج :٣٩.

٢٩. الأنعام : ١٤٣.

٣٠. دلائل الإعجاز: ص١١٥.

٣١. يونس : ٥٩.

٣٢. يونس : ٥٩.

٣٣. مريم : ٧٨.

٣٤. سبأ :٣٢.

٣٥. الواقعة : ٦٩.

٣٦. الواقعة : ٥٩.

٣٧. الأنعام : ١٦٤.

٣٨. يونس : ٤٢، ٤٣.

٣٩. آل عمران : ٨٠.

٤٠. الكشاف : ١ :٩٨ ، ٨ :١٢٥.

٤١. الزخرف : ٥.

٤٢. هود : ٢٨.

٤٣. التوبة : ٣٨.

٤٤. النمل : ٣٦.

٤٥. الصافات : ٩٥.

٤٦. البقرة : ٤٤.

٤٧. ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص٣٦٩.

٤٨. التوبة : ٦٥.

٤٩. الزمر: ٦٤.

٥٠. المائدة : ٥٠.

٥١. القمر: ٢٤.

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- البرقوقي، عبد الرحمن، ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩.
- ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠.
- الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سنان، شرح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبح، القاهرة، ١٩٦٩.
- الرازي، محمد بن عمر، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠.
- الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق تنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت.
- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦.
- سيد قطب، النقد الأدبي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧.
- العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين، تحقيق مفيد قمحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٤.

- القزويني، محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢.
- القيرواني، الحسن بن شيق، العمرة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر، ط٣، ١٩٦٣.
- ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.